رابعًا: قضايا مصرية

- فى إدارة السياسة الخارجية المصرية
- تحديات السياسة الخارجية المصرية
- هل تراجع حقا دور السياسة الخارجية المصرية؟
- نظرات فى الأمن القومى المصرى
- فى العلاقات المصرية الأمريكية
- الحوار الإستراتيجى المصرى الأمريكى لماذا؟
- مصر والصين والقوة الناعمة
- مصر والصين وخبرات مشتركة
- مصر والصين وتطور النظام الدولى

فى إدارة السياسة الخارجية المصرية

فى كل مرة تواجه فيها السياسة الخارجية المصرية أزمة إقليمية أو دولية، تثور التساؤلات حول أسلوب إدارة هذه الأزمة والتعامل معها، وحول ما إذا كانت جرت مناقشة أبعادها وتشابكاتها الإقليمية والدولية، ودوافع أطرافها وقدراتهما، وتقدير ردود الأفعال المتوقعة إزاءها، وهل هى أزمة عارضة أم سيقدر لها الاستمرار، وما آثارها الآنية والبعيدة المدى؟ وما مدى تأثيرها على الرأى العام الداخلى، وفى النهاية ما مدى تأثيرها على مكانة وصورة مصر الإقليمية.

كل هذه الأسئلة وغيرها لاشك تثور بين المهتمين بقضايا السياسة الخارجية وخبرائها المدنيين والعسكريين، وهى أسئلة مشروعة وإن كانت تتردد على استحياء دون أن تتبلور فى اتجاه يؤدى إلى تحقيق الحاجة وإلى أسلوب وآلية مؤسسية لإدارة مثل هذه الأزمات بالشكل الذى يضمن التعامل معها بشكل متماسك وقائم على التقييم الموضوعى وشامل لأبعادها.

والواقع أن هذه القضية لابد أن تقودنا إلى الاستعراض السريع لعهود السياسة الخارجية المصرية الثلاثة: عبد الناصر، والسادات، ومبارك وسوف يوحى لنا هذا الاستعراض أنه فى العهود الثلاثة، مع اختلافات جزئية وربما شكلية، قد غلب الطابع الشخصى على اتخاذ القرار فى عدد من الأزمات المصيرية التى واجهتها السياسة الخارجية المصرية، فالقرارات الرئيسة فى عهد عبد الناصرو وذات التأثير البعيد المدى: تأميم قناة السويس، وسحب قوات الطوارئ فى مايو ١٩٦٧ وإغلاق خليج العقبة، كانت فى جوهرها قرارات شخصية طغت عليها شخصية عبد الناصر ورؤيته وطبيعة حكمه وقد تكون هذه القرارات قد سبقتها بعض المشاورات مع مستشارين وزملاء، إلا أنها كانت تصب فى النهاية فيما يراه هؤلاء أنها رؤية ووجهة نظر الرئيس، وفى عهد السادات كانت القضية الخارجية الرئيسة التى واجهته هى الاحتلال الإسرائيلى لسيناء، وعلى الرغم من محاولة السادات

تخفيف قبضة الحكم الفردى والشمولى، إلا أن قرارات الحرب والسلام الدبلوماسية كانت فى جوهرها من وحى تفكير السادات ورؤيته، وقد يكون من الاختلافات الجزئية عن عهد عبد الناصر استعانة السادات من وقت لآخر بمجلس الدفاع الوطنى، وإدخاله لمنصب مستشار الأمن القومى لكى ينسق بين الأجهزة المختلفة، ورغم توفيقه فى اختيار شخصية المستشار فى شخص السيدحافظ إسماعيل وفريق معاونيه، إلا أننا نعتبر أن دور هذا الجهاز كان أقرب إلى دور سكرتارية المعلومات، والاستعانة به فى بعض الاتصالات الخارجية مثلما حدث فى اللقاء مع هنرى كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى عندئذ.

ولعل ما يعكس طبيعة اتخاذ القرار فى عهد السادات قراره بإبعاد المستشارين العسكريين السوفيت والذى فاجأ به أقرب مستشاريه، هذا فضلاً عن أسلوب إدارته لدبلوماسية ما بعد إنهاء معارك حرب أكتوبر وبشكل خاص فى إعادة توجيه السياسة الخارجية المصرية وعلاقاتها الإقليمية والدولية.

أما فى عهد الرئيس مبارك فإن جوهر السياسة الخارجية المصرية وأسلوب إدارتها وردود أفعالها تجاه الأزمات المختلفة فهو يعتمد فى نهاية الأمر على رؤية محددة هى فى الواقع استمرار لما أرساه السادات من الانفصال عن خط الحروب والمواجهات والابتعاد عن توريط مصر فى نزاعات قد تستنزف مواردها وقدراتها التى هى فى حاجة إليها فى عملية التنمية الداخلية، غير أن ما يميز عهد مبارك عن عهد السادات هو أسلوبه المتوازن فى إدارة سياسة وعلاقات مصر الخارجية، وقد بدأ مبارك عهده بالحرص على عودة مصر إلى العالم العربى وبناء علاقات متوازنة مع القوى الخارجية وإن كانت العلاقات مع الولايات المتحدة والحرص عليها قد نالت نصيبا واضحاً، هذه الرؤية التى يتبناها رئيس الدولة هى التى تطبع توجهات وتقديرات الأجهزة التى تعاونه فى حقل السياسة الخارجية وهى وزارة الخارجية، وهيئة الأمن القومى، وهما الجهازان اللذان ساهما فى تنفيذ رؤية الخط

العريض للسياسة الخارجية كما يتصورها الرئيس، وقد تكون هذه الرؤية والحرص عليها والتقيد بها وراء الانتقادات التى توجه إلى السياسة الخارجية المصرية وخاصة حول دورها ومكانتها الإقليمية، وفى رأينا أن الحرص على تفادى المواجهات والدخول فى صراعات لا يتعارض مع أن يكون لمصر دور مؤثر وفاعل فى محيطها الإقليمى وكذلك فى النظرة الدولية لها بشرط أن تدار السياسة الخارجية المصرية فى أوقات الأزمات على أساس معلوماتى دقيق ورؤية شاملة مع تمسك بالثوابت الوطنية والإقليمية، وأن لاتبدو منفصلة عن الاتجاه العريض للرأى العام وان كان هذا لا يعنى الاستجابة المطلقة لنزعاته، فضلاً عن الحاجة إلى خطاب إعلامى محكم ومدروس، ونتصور أن هذه الاعتبارات والشروط سوف تتحقق من خلال آلية مؤسسية للأمن القومى تعمل بشكل منهجى ومنتظم، وتتابع وتتوقع القضايا الإقليمية واحتمالات تطورها وتأثيرها على الأمن القومى المصرى، وتقدم الخيارات والبدائل للتعامل مع هذه القضايا، ولشمول قضايا ومصالح الأمن القومى المصرى فإن هذا يجب أن يضم وزارات الخارجية، والدفاع ، والداخلية، والأمن القومى، والإعلام والاقتصاد مع مجموعة من الخبراء المتخصصين فى الشئون الخارجية والأمن القومى.

لقد كانت مصرخاصة عبر العقود الخمسة الماضية، ومع دورها الإقليمى وتشابكها مع القضايا الدولية، فى حاجة إلى مجلس للأمن القومى يرشد سياستها الخارجية ويوجهها، وهى اليوم أكثر حاجة إلى مثل هذا المجلس، فى ظل خطورة القضايا الإقليمية المحيطة، ومع تعقد البيئة الدولية، وتداخل هذا كله مع الأوضاع الداخلية المتفاقمة وضغوطها ومتطلباتها.

تحديات السياسة الخارجية المصرية

تتحدد السياسة الخارجية للدول وتتأثر بالبيئة العالمية التى تعمل وتتحرك فيها، وبالقوة أو القوى التى تتحكم وتوجه هذه البيئة، كما تتحدد بيئتها الإقليمية المباشرة بالقضايا التى تشغلها وتتفاعل معها، هذا فضلاً عن وضعها الجغرافى السياسى وميراثها التاريخى ومكوناتها الحضارية والثقافية والتوجهات الأيديولوجية لقادتها، والرؤية الشخصية للقيادة السياسية فيها.

وعلى مدى نصف القرن الماضى ومع بداية الخمسينات وقيام النظام الثورى فى مصر تأثرت السياسة الخارجية المصرية بل وتحددت بطابع العصر وبروز اتجاهات التحرر من الاستعمار والتحرر القومى وهو ما تلاقى مع الطابع الثورى التحررى للنظام الجديد فى مصر وقادته، وقد توافق مع هذا بروز التنافس بين القوتين العظميين على المكانة الدولية وعملهما على اجتذاب القوى الجديدة إلى محيطه وتحالفاته، وهو ما وفر للدول الجديدة حرية الحركة والمناورة والاختيار، وهو ما استخدمته السياسة الخارجية المصرية الجديدة فى مقاومة ما كان مطلوب منها من الانطواء فى أحلاف ومنظمات إقليمية.

ومع التحولات التى حدثت فى السياسة الخارجية المصرية منذ منتصف السبعينات أصبحت مصر أكثر انفتاحًا وتأثراً بالبيئة الدولية وهو الطابع الذى سيظل يلازمها وخاصة بعد التغيير الجذرى الذى حدث فى النظام الدولى وبروز عالم القطب الواحد وتبلور ظاهرة العولمة.

ويستطيع المراقب اليوم، أن يرصد ثلاث معضلات تواجه السياسة الخارجية المصرية بما يمثل تحديات عليها أن تواجهها وتتعامل معها : وتتمثل المعضلة الأولى فى ظاهرة العولمة وهى ظاهرة لايقتصر تأثيرها على السياسة الخارجية المصرية بل تشمل كل السياسات العالمية، إلا أن تأثير هذه الظاهرة وتجلياتها

الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، وما تفرضه من قوانين السوق والتجارة العالمية وانفتاح الحدود والسماوات وتدفق المعلومات والديمقراطية وحقوق الإنسان، ويزداد فى الحالة المصرية مع تعقد الظروف المصرية ومع قصور القدرات عن التعامل مع الظاهرة ومتطلباتها وبشكل يضمن تحييد ما تفرضه من قيود والاستفادة فيما تتيحه من فرص.

وتتمثل المعضلة الثانية فى طبيعة النظام العالمى الراهن والذى يتفق الجميع على أن قوة واحدة بما تمتلكه من قدرات اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية غير مسبوقة أصبحت تتربع على قمته، وقد تعمقت هذه الطبيعة من مجىء إدارة بوش الحالية التى تبنت مفاهيم متطرفة حول قوة الولايات المتحدة ودورها العالمى وتريد أن تعيد تشكيل منطقة مثل الشرق الأوسط وفق رؤاها ومصالحها، والمعضلة بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية أنه بأية حسابات عاقلة لاتستطيع أن تدخل فى مواجهة أو صدام مع هذه القوة، إذ إن مثل هذا الصدام غالى التكلفة، غير أنه وفى الوقت نفسه فإن مصر لاعتبارات تتصل بمكانتها ومسئولياتها والتزاماتها الإقليمية، لا تستطيع أن تجارى وتؤيد كل ما تطلبه الولايات المتحدة منها أو تساير مخططاتها الإقليمية، الأمر الذى يجعل العلاقات المصرية الأمريكية علاقات مركبة وتجعل إدارتها بالغة التعقيد والتداخل، وتتطلب حواراً متصلاً ومؤسسيًا يتعرف كل جانب بشكل أعمق على اعتبارات الآخر ومصالحه وأولوياته.

أما المعضلة الثالثة فتتمثل فى حالة الإقليم وبيئته والأوضاع المعقدة والمهددة التى تسوده، ومنذ غزو العراق للكويت والنظام الإقليمى العربى الذى تنتمى إليه مصر، وكانت تقوده فى يوم من الأيام يتعرض لتغيرات عميقة من ترسخ للوجود الأجنبى، وترسخ القطرية، وظهور هويات وأدوار جديدة فى منطقة مثل الخليج، وتوحش الدور الإسرائيلى مع تصاعد المقاومة الفلسطينية، ثم الغزو الأمريكى للعراق المدمر لدولة عربية بكل تداعياته الإقليمية بالتوازى مع الدور الإيرانى ومواجهته مع الولايات المتحدة حول برامجها النووية، وقد أكملت حلقات الأزمة

حول الإقليم بتطورات الوضع السورى اللبنانى، والتصعيد الأمريكى مع سوريا، الأمر الذى يجعل مستقبل هذا البلد العربى المهم واستقراره أمراً يصعب التنبؤ به، وفى الجنوب ، حيث أكثر مناطق أمن مصر القومى حساسية، تواجه السياسة الخارجية المصرية الوضع فى السودان، والذى رغم ما تم من اتفاقيات، لا يزال هشاً وبعيداً عن الاستقرار.

مثل هذه البيئة الإقليمية المثقلة بالأزمات والأخطار تلقى مسئوليات جسيمة على السياسة الخارجية والدبلوماسية المصرية وتجعل دورها مطلوباً بشكل أكبر، وهو فى الأغلب دور توفيقى تعتمد فيه على رصيدها كقوة اعتدال واستقرار فى المنطقة.

هذه هى المعضلات العالمية والدولية والإقليمية التى تواجهها السياسة الخارجية المصرية وتجعلها تتحرك على خيط رفيع يتطلب قدراً كبيراً من الحنكة والموازنة بين الاعتبارات والحسابات الدقيقة والرؤية الإستراتيجية، وإدارة السياسة الخارجية بشكل مؤسسى، وهو ما يتطلب التفكير فى إنشاء مجلس للأمن القومى ينسق بين الأجهزة المختلفة ويتابع ويناقش القضايا والأزمات المحيطة وتأثيرها على الأمن القومى المصرى، ورسم الإستراتيجيات وتقديم الخيارات والبدائل.

هل تراجع حقا دور السياسة الخارجية المصرية؟

من القضايا التى تشغل المهتمين بالسياسة الخارجية المصرية،ودورها على الساحة الإقليمية والدولية، التساؤل حول مدى فاعلية هذا الدور ومدى انعكاسه على مكانة مصر الدولية والإقليمية ويستعيد جانب من هذا النقاش الدور البارز والمؤثر الذى لعبته السياسة الخارجية المصرية فى العديد من قضايا المنطقة بل وفى الساحة الدولية فى فترة الخمسينات ومنتصف الستينات.

وبداءة فإن رؤية الدور الخارجى المصرى كما تطور بشكل خاص خلال الحقبتين الماضيتين يجب أن يرى فى سياق تطور السياسة الخارجية المصرية وأدوارها على مدى نصف القرن الماضى، وفى هذا الشأن فإننا نستطيع أن نقسم تطور السياسة الخارجية المصرية عبر ثلاثة عهود؛ هى العهد الناصرى، ثم عهد الرئيس الراحل أنور السادات، ثم عهد الرئيس حسنى مبارك، وبداءة من المهم أن ندرك أن السياسة الخارجية المصرية شأنها شأن أى سياسة خارجية لدولة أخرى إنما تتقرر وفقًا لأوضاع هذه الدولة التاريخية وموقعها الجيوستراتيجى وقدراتها وإمكانياتها الذاتية، غير أن هذه السياسة فى الوقت نفسه إنما تتقرر وفقاً لتطورات الأوضاع الإقليمية والدولية التى تعمل فيها وتتأثر وربما تؤثر فيها أيضاً.

وفى هذا السياق أيضًا نستطيع أن نتذكر أن السياسة الخارجية المصرية خلال العهد الناصرى قد تأثرت وصاغت مفاهيمها وفقاً للظروف الإقليمية والدولية التى كانت تحيط بها وهى ظروف نمو حركات التحرر والاستقلال الوطنى والتى أصبحت جزءاً منها، وأدت شخصية جمال عبد الناصر ومفاهيمه وتأثره بالعصر الثورى إلى أن يلعب دوراً رائداً فى هذا النطاق ومن ثم أصبحت مصر مركزاً للتأييد ودفع حركة التحرر الوطنى، وكان دورها فى مؤتمرات باندونج وكذا فى إنشاء حركة عدم الانحياز.

كذلك تميز عهد عبد الناصر بتصاعد الحرب الباردة والتنافس بين القوتين على مناطق النفوذ فى العالم وعلى عقول وقلوب البشر، وهو الوضع الدولى الذى استفاد منه جمال عبد الناصر، واستثمره لخدمة أهدافه فى التحرر الوطنى والتنمية، وعلى هذا نستطيع أن نستخلص أن السياسة الخارجية المصرية والدور المصرى خلال حقبة الخمسينات والستينات كانت نتاجًا للأوضاع الإقليمية والدولية السائدة.

وفى عهد الرئيس السادات، حدث تحول جذرى فى السياسة الخارجية المصرية لعبت السمات الشخصية للرئيس ومفاهيمه دوراً أساسياً فيها، ففى الوقت الذى خطط فيه وأدار حرب أكتوبر، والإنجاز العسكرى الذى حققه الجيش المصرى فيها، اعتبر الرئيس السادات أن إدارة وتوجهات السياسة الخارجية المصرية تدخل عهداً جديداً فيه علاقات التحالف التى ربطت بين مصر والولايات المتحدة إلى علاقات تعاون ومشاركة مع الولايات المتحدة والغرب، وهو المفهوم الذى وجه السياسة الخارجية المصرية وكان من أهم نتائجه توقيع اتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل الأمر الذى انعكس بشكل سلبى على علاقات مصر مع محيطها الإقليمى.

أما عصر الرئيس حسنى مبارك، فإن نقطة الانطلاق التى بدأ منها وربما استمرت حتى الوقت الراهن، فهى مفهوم التوازن فى إدارة العلاقات الخارجية، وقد استدعى هذا المفهوم العمل على إعادة علاقات مصر فى محيطها العربى وتصحيح الخلل الذى اعترى هذه العلاقة منذ نهاية السبعينات، وإن كانت عودة مصر إلى محيطها الإقليمى لم تؤثر على التزامات مصر تجاه معاهدة كامب ديفيد، الأمر الذى سوف يصبح أحد أوراق السياسة الخارجية المصرية فى استثمارها لصالح القضية الفلسطينية، ولعل هذا يدفعنا إلى إنصاف سياسة السادات وتحويله إدارة الصراع من الحروب والمواجهات إلى الحوار والتفاوض وهو الأسلوب الذى أصبح مطلبًا عربيًا واستراتيجية عربية فى عملية سلام الشرق الأوسط.

أما على المستوى الدولى؛ فإن مفهوم أو إستراتيجية التوازن فى إدارة العلاقات الخارجية المصرية هو الذى أدى إلى الاحتفاظ والاستمرار بعلاقات التعاون والمشاركة مع الولايات المتحدة فى الوقت الذى أقامت فيه مصر علاقات متوازنة مع قوى رئيسة فى العالم مثل الاتحاد السوفيتى وقتها، والاتحاد الأوروبى والصين واليابان، وهكذا تتعدد الاختيارات وعلاقات التعاون مع العالم الخارجى ولا تقتصر على قوة واحدة.

من خلال ما عرضناه بإيجاز عن تطور مراحل وعهود السياسة الخارجية المصرية خلال الخمسين عاماً الماضية، نستطيع أن نستخلص أن السياسة الخارجية المصرية وخاصة خلال الحقبتين الماضيتين أصبحت تعمل فى محيط دولى وإقليمى متغير كان أكبر ملامحه هو انتهاء عصر القطبية الثنائية، وتفرد قوة كبرى هى الولايات المتحدة بالنظام الدولى، وإقليميًا تعرض الإقليم لهزات كبرى مثل حرب الخليج الأولى والغزو العراقى للكويت، الذى هز النظام الإقليمى العربى ثم زلزال الحرب الأمريكية على العراق وترسيخ الوجود الأمريكى فى المنطقة، هذا فضلاً عن جمود عملية السلام وتعقد الوضع الفلسطينى الفلسطينى، والحرب على لبنان، والمواجهة الأمريكية مع إيران حول برنامجها النووى.

وهكذا نرى مدى تعقد وتشابك البيئة الإقليمية والدولية التى تعمل السياسة الخارجية المصرية من خلالها، وتفرض عليها ممارسات متوازنة ومعالجات حكيمة ومحسوبة فى التعامل مع هذه القضايا.

فى هذا السياق أيضًا تأتى تحركات مصر وبشكل خاص تجاه قضايا إقليمها واستجابة لمتطلبات بث الاستقرار والتقدم فى هذه القضايا وهو ما نراه فى تعامل السياسة الخارجية المصرية مع النزاع الفلسطينى الإسرائيلى من حيث تهيئة مناخ الاستقرار المطلوب لتقدم العملية السلمية من خلال تحقيق توافق فلسطينى فلسطينى يهيئ المناخ لدفع إسرائيل إلى إعادة إطلاق عملية التفاوض من أجل تسوية سياسية تستخدم مصر فيها القوى الدولية مثل الرباعية كما تستخدم

مبادرات السلام العربية ودعمها دوليًا، وفى قضية العراق فإن توافق ٦٠ دولة على اختيار شرم الشيخ مكانًا لعقد المؤتمر الدولى حول العراق إنما يشهد فى الواقع على اعتراف المجتمع الدولى بمركزية الدور المصرى وأهميته. ويتوازى مع هذا دور السياسة الخارجية المصرية حيث تتواجد مصر فى كافة المؤتمرات واللقاءات والاتفاقيات التى تنشأ عنها من أجل تسوية سلمية للوضع فى السودان، كما يتوازى مع هذا علاقاتها مع القوى والأطراف السودانية المختلفة والدور التعميرى الذى تقوم به مصر فى الجنوب. وفى هذا السياق من المهم أن نوضح أن قيام دولة فى المنطقة بدور أو إنجاز معين فى قضايا المنطقة لا يعنى الانتقاص من الدور المصرى فربما كان دور هذه الدولة هو استكمال لما قامت به مصر وهذا ما حدث فى اتفاق مكة الذى كان فى الواقع استمرارًا وبناءً على ما قامت به مصر على مدى عام من محاولات التوفيق بين الأطراف الفلسطينية.

نخلص من هذا كله، إلى أن مشكلة من يقولون بتراجع دور مصر الإقليمى أنهم يتجاهلون التطورات الهائلة التى حدثت فى بنية النظام الدولى خلال العشرين عامًا الماضية وكذلك التطورات والأحداث التى ألمت بالبيئة الإقليمية، هذا فضلاً عن تعقد وتعدد احتياجات التنمية فى الداخل والحاجة إلى علاقات خارجية تخدمها وهى تطورات تتطلب تكيفًا معها وصياغة دور مصرى يرتكز أساسًا على التعبئة والتنسيق مع الأدوار الدولية والقوى الإقليمية من أجل التعامل بشكل خاص مع القضايا المتفجرة فى المنطقة.

وإذا كنا قد ركزنا على الطبيعة المعقدة للبيئة الدولية والإقليمية التى تعمل من خلالها السياسة الخارجية المصرية، والأعباء المتزايدة التى تفرضها، والحاجة إلى الحكمة والحسابات الدقيقة ، فإن السياسة الخارجية المصرية تحتاج إلى شىء من الخيال والإبداع الذى لا يجعل خطواتها مجرد رد فعل للأحداث وإنما تستبقها وتتنبأ بها، وهى أمور تحتاج أن نكرر ما سبق أن طالبنا به من إنشاء مجلس للأمن القومى يقوم بمهام التنسيق بين الأجهزة المختلفة التى تعالج قضايا السياسة الخارجية وتقدم مثل هذه الأفكار والمبادرات، كما تقدم الأساس المؤسسى لإدارة السياسة الخارجية.

نظرات فى الأمن القومى المصرى

كان من القضايا التى انشغل بها المؤتمر السنوى للحزب الوطنى الديمقراطى قضية الأمن القومى المصرى ومحدداته الإقليمية والدولية، وكان من الأمور المشجعة مناقشة هذه القضية فى نطاق قضايا البناء الداخلى، ونود هنا أن نساهم فى هذا النقاش بملاحظتين أساسيتين: تذهب الملاحظة الأولى إلى أن تفكير أى دولة فى أمنها القومى ومحدداته يجب أن ينطلق من حقيقتين، الحقيقة الأولى هى أهمية التحديد الدقيق لمصادر التهديد التى يتعرض لها الأمن القومى، والحقيقة الثانية هى التداخل بين مصادر التهديد الداخلى والمصادر الخارجية، فالمجتمع المتماسك المحصن ضد التوترات الداخلية هو أكثر قدرة ومناعة ضد التهديدات الخارجية، وهو أكثر قدرة على مواجهتها، فإذا طبقنا هاتين الحقيقتين على الأمن القومى المصرى سوف نكتشف أنه يتعرض للتهديد من مصادر داخلية أكثر مما يتعارض له من تهديدات خارجية، فالحقيقة أنه منذ توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية والتزام مصر بها، قد انتفى أكبر مصادر التهديد الخارجى للأمن القومى المصرى وإن كان هذا لايستبعد إمكانيات تجدده، وعلى هذا يصبح السؤال الرئيس الذى يجب أن يشغلنا هو: ماذا فعلته مصر على مدى الحقب الثلاث الماضية التى تمتعت خلالها بالسلام فى مواجهة قضاياها وتحدياتها الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ والإجابة الدقيقة والأمينة على هذا السؤال هى التى ستحدد مدى التهديدات الخارجية، فالمجتمع الذى يفتقر إلى نظام سياسى متماسك، وإلى الصحة الاقتصادية والاجتماعية إنما يقدم دعوة للتهديدات والتدخلات الخارجية، وتفقد سياسته الخارجية أى تأثير حقيقى، وأمامنا تجربة الصين التى تؤكد العلاقة العضوية بين بناء الداخل، والثقة والنفوذ الخارجى، فالعالم بكل قواه لم يقبل على الصين إلا بعد أن حققت تجربة النمو غير المسبوقة على مدى الحقب الثلاث الماضية، ومنذ أطلق زعيمها التاريخى دنج شاو بنج

عملية الانفتاح ذات الملامح الصينية وأطلق طاقات المجتمع وقواه وبشكل وصلت معه الصين إلى القوة الاقتصادية الرابعة فى العالم، ويتوقع لها إذا ما استمر النمو بهذا الثبات أن تلحق بالولايات المتحدة فى عشرينات أو ثلاثينات هذا القرن.

أما الملاحظة الثانية فتدور حول إدارة مصر لعلاقاتها الإقليمية والدولية، وسوف نختار لتوضيح معالم إدارة مصر لهذه العلاقات قوة إقليمية هى إيران، وقوة عالمية هى الولايات المتحدة الأمريكية، وفى تصورنا أن نقطة انطلاق علاقتنا بإيران يجب أن تبدأ من حقيقة أن إيران كانت وستظل قوة إقليمية لا يمكن تجاهلها، وأنه إذا كانت لنا تحفظاتنا على نظامها وتوجهاتها الأيديولوجية إلا أنه أصبح واضحاً أن من الصعب أن نتصور تحقيق تسوية حقيقية لقضايا الشرق الأوسط فى العراق، أو لبنان وفلسطين دون مشاركة إيرانية إيجابية، والوصول إلى ذلك يكمن فى تلبية متطلبات إيران السياسية والأمنية والتعامل معها باحترام ودون استفزاز، هذا فضلاً عن دورها فى قضية هى من هموم الأمن القومى المصرى وهى قضية الانتشار النووى فى الشرق الأوسط والبرنامج النووى الإسرائيلى، والذى كما أكد مراراً مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه لن يحل إلا فى نطاق نظام أمن إقليمى واضح أن إيران لابد أن تكون أحد أعمدته، هذه الحقائق تعود بشكل مباشر إلى أهمية بناء مصر لعلاقات إيجابية مع إيران خاصة وأنه من الواضح أن إيران تتطلع إلى ذلك وتدرك قيمة مصر الإقليمية ونتصور أنه من خلال هذا المستوى من العلاقات تستطيع مصر أن تساهم فى توجيه السياسة الخارجية الإيرانية إلى أن تكون عنصراً إيجابياً فى قضايا المنطقة، واستطراداً من هذا المنطق فإن مصر ومعها دولٌ عربية كان يجب أن يكون لها دور فى العملية الدبلوماسية فى المواجهة حول البرنامج النووى الإيرانى على غرار المجموعة السداسية التى تعالج قضية البرنامج النووى الكورى الشمالى، ذلك أن مصر أكثر الدول العربية تأثراً بنتائج هذه المواجهة سلباً أو إيجاباً.

أما القوة العالمية وهى الولايات المتحدة، فقد كانت إدارة العلاقة، حتى بعد بناء علاقات متقدمة معها قضية إشكالية بالنسبة لمصر بالنظر إلى تفاوت القوة بين الجانبين، فمصر قوة إقليمية لها اعتباراتها ومسئولياتها الخاصة، والولايات المتحدة قوة عالمية لها مصالحها وتواجدها العالمى، وقد زادت هذه الإشكالية تعقيداً مع سياسات ومفاهيم إدارتها الحالية والتى أصبحت تشكل إدارة العلاقات معها معضلة ليس فقط بالنسبة لمصر بل حتى لحلفائها، وكما عبرنا مراراً نتصور أن نقطة انطلاق علاقة مصر مع الولايات المتحدة يجب أن تكون هى إدراك أنها قوة لا يمكن تجاهلها أو الدخول فى خصام أو مواجهة معها، وأن مصالح مصر تفرض تعاوناً واسعًا فى مجالات حيوية بالنسبة لمصر، غير أن إدارة العلاقة على هذا الأساس لايعنى على الإطلاق تخلى مصر عن ثوابتها القومية ومسئولياتها الإقليمية ورؤيتها الخاصة لقضاياها، فضلاً عن استقلالية القرار المصرى، فالتضحية بهذا يعنى التضحية بدور مصر ومكانتها وصورتها الإقليمية بل وربما احترام الولايات المتحدة ذاتها لها، إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة على هذا الأساس يمثل تحدياً دقيقاً للسياسة الخارجية المصرية للوصول إلى لحظة التوازن بين هذين الاعتبارين، ونتصور أن هذه الأدوات المهمة لتحقيق هذا التوازن هو الحوار الاستراتيجى المستمر والمنتظم والمؤسسى بين البلدين، وهو ما شرع فيه وزير خارجيتنا فى زيارته لواشنطن فى أغسطس الماضى (٢٠٠٦)، ونأمل أن يتواصل لا أن ينقطع كما تصور البعض خطأ؛ فمثل هذا الحوار يصبح مطلوباً أكثر مع تعقد القضايا وتعددها، وهو حوار يحتاج من جانب مصر إلى لغة قوية وتحذيرية من سياسات الولايات المتحدة فى المنطقة، ولعل خطاب السيد وزير خارجيتنا فى الأمم المتحدة يكون مؤشراً على ذلك. ومن العوامل التى سوف تساعد مصر فى إدارة علاقاتها مع الولايات المتحدة هو تعدد علاقاتها ونموها مع قوى العالم الرئيسية الأمر الذى يوفر لها الخيارات والبدائل، فى هذا الصدد نأمل أن يتحقق ما بشر به وزير التجارة عقب زيارة له للصين من أن تصل الصين فى غضون عدة أعوام إلى مرتبة الشريك التجارى الأول مع مصر.

فى العلاقات المصرية الأمريكية

انتقلت العلاقات المصرية الأمريكية من مرحلة التوتر بل والخصومة التى سادت فى الخمسينات والستينات إلى مرحلة الالتقاء والتعاون فى منتصف السبعينات، وذلك بعد الدور الذى قامت به الدبلوماسية الأمريكية، بترحيب وربما بدعوة من مصر، فى الأعقاب المباشرة لحرب أكتوبر وترتيبات واتفاقيات فض الاشتباك الأولى والثانية، وتطورت هذه العملية إلى محادثات واتفاقات كامب ديفيد بدور و وساطة أمريكية حاسمة، وتتويج هذه الاتفاقيات باتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ ، ومنذ هذا الحين أصبحت اتفاقات كامب ديفيد من أركان ودعائم العلاقات المصرية الأمريكية والأساس الذى تتطور عليه، وتدعم هذا الأساس بالبعد الاقتصادى من خلال المساعدات الأمريكية فى شقيها الاقتصادى والعسكرى، والتى بلغت سنوياً ١,٢ بليون دولار.

غير أنه مع بدايات الثمانينات بدأت هذه الأسس تتعرض للاهتزاز والاختبار، وكان أول اختبار لها خلال حرب لبنان والعدوان الإسرائيلى عليها عام ١٩٨٢ وبشكل ما بفعل مذابح صبرا وشاتيلا والتى دفعت مصر إلى سحب سفيرها فى إسرائيل الأمر الذى رأته دوائر أمريكية كثيرة، رسمية وغير رسمية، تعريضًا لاتفاقات كامب ديفيد واتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية للخطر وأصبح من المطالب الأمريكية لمصر إعادة السفير المصرى لإسرائيل وظلت الحكومة المصرية تحتفظ بموقفها لحين الانسحاب من لبنان(فيما عدا الجنوب) ، وقد تكرر هذا الموقف واستدعت مصر سفيرها من إسرائيل فى أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠ .

على الرغم من هذين الحادثين، ظلت مصر ملتزمة بجوهر السلام مع إسرائيل وباتفاقية السلام، بحيث أصبحت من مسلمات العلاقات المصرية الأمريكية، ولم تعد الولايات المتحدة يقلقها مدى ثبات اتفاق السلام المصرى الإسرائيلى، وهكذا

كما قال خبير أمريكى زار المجلس المصرى للشئون الخارجية مؤخراً «بهتت» ذكريات كامب ديفيد، ولم تعد تمثل قوة الدفع الأولي في بناء العلاقات وتطورها. ومثلما «بهتت» ذكريات كامب ديفيد وخاصة فى الذاكرة الأمريكية، بدأت تهتز الدعامة الاقتصادية للعلاقات، ونعنى بها المساعدات الأمريكية لمصر. فمع عام ١٩٩٨ بدأت المساعدات الاقتصادية تتناقص بمعدل ٤٠ مليون دولار سنوياً وبشكل بلغت معه المساعدات عام ٢٠٠٥ ، ٥٣٥ مليون دولار من أصل٨١٥ مليون دولار ، حين بدأت المساعدات، ولم يكن أمام مصر إلا تقبل هذا الواقع الجديد، وعملت من خلال مبادرة مبارك جور عام ١٩٩٤ ، على نقل العلاقة الاقتصادية بين البلدين من المساعدات إلى التجارة، وتشكل وفقًا لهذه المبادرة عدد من المجالس والاتفاقيات لإدارة هذا الشكل الجديد من التعاون، غير أن جوهر هذا الاتجاه الجديد كان هو المطلب المصرى لعقد مثل اتفاق للتجارة الحرة بين البلدين FTA يقدم منافذ للتجارة المصرية إلى الأسواق الأمريكية، التى اعتبرت أولاً أن الاقتصاد المصرى ليس مهيئًا لعقد هذه الاتفاقية، والمطالبة بأن تجرى مصر عدداً من الإصلاحات فى اقتصادها وتشريعاتها، وعلى الرغم من أن مصر، وخاصة فى العامين الأخيرين، قد لبت هذه المطالب وبإقرار من الدوائر الأمريكية، ومر الإعداد للاتفاقية بمرحلة جادة من المفاوضات، إلا أن الأمر قد انتهى إلى تعليق الإدارة الأمريكية للتفاوض حول الاتفاقية بحجة أن المناخ غير مهيأ فى الكونجرس الأمريكى لذلك.

وقد تداخل مع هذا التطور تراجع فى عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، والتى كان يشكل التعاون حولها وحول دفعها، والتوصل إلى سلام واستقرار حقيقى فى المنطقة، جوهر التعاون المصرى الأمريكى، والموقف المتردد للإدارة الأمريكية الحالية منذ بدايتها تجاه القيام بدور جاد ومتماسك فى عملية السلام، وبدأت فى أحيان كثيرة تتبنى المواقف والخيارات الإسرائيلية، كذلك جاءت الدعوات والمطالبات الأمريكية بالإصلاح السياسى والديمقراطية وتبنى مواقف

نقدية لممارسات السلطات المصرية، لكى تضيف عنصر تعقيد جديداً للعلاقات، نتصور أنه سوف يستمر على الأقل باستمرار الإدارة الحالية.

هذا الاستعراض لحالة العلاقات المصرية الأمريكية هو الذى يجعل الخبراء يعتبرون أن علاقات البلدين تمر بمرحلة صعبة، وهو ما يمثل أحد معضلات أو تحديات السياسة الخارجية المصرية، إذ كيف توازن بين الاحتفاظ باستقلالية القرار والإرادة المصرية، والاحتفاظ بعلاقات إيجابية مع الولايات المتحدة، وهى القوة التى تتربع على قمة النظام الدولى، ويضاعف من هذا الوضع الطبيعة الأيديولوجية للإدارة الأمريكية الحالية، ومفاهيمها واستراتيجيتها، وهو وضع يدفع بقوى كبرى فى العالم إلى تفادى المواجهة معها، والعمل على ترويضها، ومصر لن تكون استثناء من هذا، فمصالحها العليا تفرض عليها التعاون مع هذه القوة ، والعمل على تقليص مساحات الاختلاف ودعم إمكانيات التعاون ومجالاته على المستوى الإقليمى والثنائى، وخلق مصالح مشتركة، وسوف يتحقق هذا إلى حد كبير من خلال الحوار المتصل والمنظم على المستويات المختلفة، والعمل المصرى المتعدد والمنظم فى الداخل الأمريكى، وخلق مناخ متفهم لدى الجانبين لحاجة كلاهما للآخر، ونذهب إلى القول: إن دعم الموقف المصرى فى التعامل والتعاون مع الولايات المتحدة سوف يتحقق من خلال بناء الداخل المصرى ومؤسساته وتماسكه، وتقديم أنموذج ديمقراطى مقنع ومحترم، وكذلك بتعدد اختيارات مصر وعلاقاتها بقوى العالم الرئيسة والإقليمية، وفى القلب من ذلك دورها المؤثر فى منطقتها، وأن يشعر الجميع أن هذا الدور مطلوب وفعال.

الحوار الإستراتيجى المصرى الأمريكى: لماذا؟

يزور واشنطن وفد مصرى رفيع المستوى يعكس تشكيلة المرحلة الدقيقة التى تمر بها العلاقات المصرية الأمريكية وتعدد قضايا هذه العلاقات وتداخلها والحاجة إلى تأسيس حوار مؤسسى ومنتظم حول هذه القضايا، والحقيقة أنه رغم التحول الذى حدث فى العلاقات المصرية الأمريكية فى منتصف السبعينات وانتقالها من الخصومة إلى التعاون وتأسيس نطاق عريض من الاهتمامات والأهداف المشتركة، إلا أن حقائق اختلافات الرؤى واختلاف اعتبارات القوة الدولية عن القوة الإقليمية ظلت تلاحق علاقات القوتين، وطفت إلى السطح فى صورة اختلافات مثل التى حدثت حول قاعدة رأس بناس، واستدعاء السفير المصرى فى تل أبيب عقب أحداث صبرا وشاتيلا، وحادث طائرة لوكيربى وحول قضايا إقليمية مثل العقوبات على العراق وليبيا والسودان واتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية، وتمديد معاهدة منع الانتشار النووى، وانعقاد مؤتمر الدوحة الاقتصادى، وقد كان من الواضح من هذه الحالات التى اختلفت فيها الرؤى والتقديرات المصرية عن التوقعات الأمريكية، أن محددات موقف مصر كانت تنبع أساسًا من اعتبارات وضعها الإقليمى وما يمليه عليها من مسئوليات لا تستطيع تجاهلها، وإلا كانت تضر بمصالحها الوطنية الأشمل، ومصداقيتها، بل وصورتها الدولية.

لذلك لم يكن غريبًا أن يستخلص الدراسون والمشتغلون بالعلاقات المصرية الأمريكية والمهتمون بتوفير أرشد الأدوات لإدارتها بشكل يضمن توصل البلدين إلى تفهم أفضل لاعتبارات كل منهما ودوافعه ومصالحه، أن يستخلصوا أهمية إنشاء آلية ومستوى جديد من الحوار بين البلدين يقوم على مستوى مؤسسى Institutinal ويتسم بالدورية Regularity والانتظام، ويجرى على عدة مستويات Multui Levels ، وقد دفع هذا الإدراك بالفعل- ومع تشجيع مصرى

وتردد أمريكى- إلى بدء مثل هذا الحوار باجتماع على مستوى وزراء الخارجية فى واشنطن فى يوليو ١٩٩٨، وعقدت الجولة الثانية من هذا الحوار على مستوى مساعدى وزراء الخارجية فى ديسمبر ١٩٩٩، وكان مقدراً أن تعقد جولة رابعة على مستوى وزراء الخارجية خلال زيارة الرئيس مبارك لواشنطن فى يوليو ١٩٩٩.

وعلى الرغم من أن الفترة الزمنية التى جرى خلالها الحوار الإستراتيجى ما بين يوليو ١٩٩٨ وديسمبر ١٩٩٩، وعدد جولاته لا تسمح بالحكم على مدى فاعليته فى تقديم فهم أكثر لوجهات النظر بين البلدين حول القضايا المحورية فى علاقاتهما، فإن الغيوم التى تلت ذلك فى علاقات البلدين وتمثلت فيما أثارته الولايات المتحدة حول قانون الجمعيات الأهلية فى مصر، وتفجر المشاعر المصرية بسبب حادث الطائرة المصرية بوينج ٩٩٠، ثم ما أثاره فشل مؤتمر كامب ديفيد الثانى فى يوليو ٢٠٠٠، والانطباعات الأمريكية حول نصائح مصر للفلسطينيين بعدم التجاوب مع المؤتمر، فى هذه الأحداث الثلاثة، وإن اختلفت التفسيرات حول دلالاتها وطبيعتها، وهل هى عرض متكرر لطبيعة العلاقات بين البلدين أم أنها سحابة طارئة لا تلبث أن تنقشع أمام واقع حاجة كلا البلدين للآخر وفى مجالات حيوية تتصل بمصالح البلدين العليا، مع تعدد هذه التفسيرات إلا أن العامل المشترك فيها كان الحاجة إلى آليات أكفأ وأكثر واقعية ومتعددة المستويات لفهم كل جانب لدوافع وحدود الآخر، وما الخطوط التى يصعب عليه أن يتخطاها.

الخلاصة أنه إذا كانت التفاعلات فى العلاقات المصرية الأمريكية خلال العقد الماضى على الأقل قد أظهرت الحاجة إلى آلية فعالة لإدارة هذه الحاجة العلاقات وضمان توفير أساس من الفهم المشترك وتجاوز التداعيات السلبية، فإن هذه الحاجة قد تأكدت وبشكل حاد خلال السنوات الماضية بفعل ثلاثة تطورات:

الأول: التحولات التى طرأت على البيئة الدولية بفعل أحداث ١١ سبتمبر وشكلت تصوراً للرؤية الأمريكية لنفسها وللعالم يعتمد على القوة وتأكيد الاختيارات والإرادة الأمريكية، وتصنيف العالم وقواه الصديقة وفقًا للمفاهيم والإستراتيجيات الأمريكية.

الثانى: التحولات التى طرأت على البيئة الإقليمية بفعل الغزو الأمريكى للعراق وما خلفه حتى الآن من عنف وفوضى فى هذا البلد وتداعياته والتصورات التى ارتبطت بالحرب حول الأهداف الأمريكية فى إعادة صياغة وترتيب منطقة الشرق الأوسط وما صاحب ذلك من مبادرات للإصلاح قوبلت بردود فعل رافضة من المنطقة، وكذلك بفعل انهيار عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وهذا التطور الأخير يمثل أهمية خاصة فى علاقات البلدين إذ كان البحث عن السلام فى الشرق الأوسط يمثل الدعامة المهمة للمشاركة المصرية الأمريكية وأحد أهدافها.

الثالث: هو التصورات والمبادرات الأمريكية حول الديمقراطية فى الشرق الأوسط، والمطالبات الأمريكية للنظم فى المنطقة، وفى مقدمتها مصر، أن تتبنى وتطبق مناهج للإصلاح الاقتصادى والسياسى وفقًا لمفهوم الإدارة الأمريكية.

إزاء هذه البيئة الدولية والإقليمية والثنائية بالغة التعقيد تتأكد الحاجة إلى آلية فعالة لإدارة العلاقات المصرية الأمريكية، وإلى حوار مستمر ومنتظم يكون هدفه من وجهة النظر المصرية هو أن يقيم لدى الجانب الأمريكى إطاراً فكريًا Conceptual Framework يقتنع به أنه إذا كانت مصر تتبنى فى بعض الأحيان مواقف تتمايز عن التوقعات الأمريكية حول عدد من القضايا والتطورات فى المنطقة، فإنها تفعل ذلك استجابة لضرورات مسئوليات وضعها الإقليمى، وأنه دون هذه المواقف يمكن أن تتأثر مصداقيتها ودورها كقوة استقرار واعتدال فى المنطقة، بل إن الحفاظ على هذه المصداقية وهذا الدور يلتقى فى النهاية مع المصالح الحقيقية للولايات المتحدة.

ونتصور أنه لكى يكون هذا الحوار فعالاً فإنه يجب:

- أن يكتسب الاستمرار و الدوام.
- أن لا يقتصر على لقاءات منعزلة.
- أن يتم على أساس دورى ومنتظم.
- وأن يكون له توقيتاته وظروفه وأوراقه المعدة سابقاً.

والى جانب الحوار بين ممثلى المؤسسات السياسية الخارجية الرسمية بين البلدين، فإن الحوار يجب أن يمتد ويتعمق وبشكل منتظم على مستويات أخرى لا تقل تأثيراً فى صياغة السياسات الأمريكية وهى ممثلو المجالس النيابية فى البلدين والكتاب والمعلقون الصحفيون وكذلك ممثلو مراكز البحوث والدراسات ومنظمات المجتمع المدنى.

مصر والصين و«القوة الناعمة»

كان عالم السياسة الأمريكى جوزيف ناى Joseph Nye هو الذى صاغ مفهوم «القوة الناعمة» Soft Power، مقابل مفهوم القوة الصلبة Hard Power، وكان يقصد بمفهوم القوة الناعمة، القدرة على أن تجعل الغير يفعل ما تريد بفعل ما تملكه من قوة ناعمة تتمثل فى النموذج الثقافى والحضارى والقدرة التكنولوجية والعلمية ونظام الحياة الجاذب، وقد روج جوزيف ناى لهذا المفهوم تحت تأثير ما رآه من اعتماد الإدارة الأمريكية الحالية بوجه خاص على مفهوم « القوة الصلبة» باستخدامها المفرط للقوة العسكرية، وتجاهلها لما تمتلكه الولايات المتحدة من عناصر ومقومات قوة أخرى لاتقل تأثيراً وهى القوة الناعمة.

غير أنه فى زيارة أخيرة إلى الصين ضمن وفد للمجلس المصرى للشئون الخارجية برئاسة السفير عبد الرءوف الريدى، وجدت أن الأدبيات الصينية تناقش مفهوم « القوة الناعمة » ولكن من منظور صينى، راجع: On China soft power , pang zhongying International Review , Spring 2006 وتناقش كيف يمكن دعم القوة الناعمة الصينية واعتبارها أن التركيز على هذه القوة وتطويرها يجب أن يكون أحد الإستراتيجيات الرئيسة للصين فى عصر العولمة، غير أن ما يلفت النظر فى هذه المعالجة وفى سؤالها عن كيفية تنمية القوة الناعمة الصينية قولها: إن نقطة البداية فى هذا يجب أن تبدأ من حيث فشلت الولايات المتحدة فى استخدام قوتها الناعمة من حيث استخدامها فى بناء «الإمبراطورية الأمريكية» فى العالم، وعلى العكس من هذا فإن الصين يجب ألا تتبع الولايات المتحدة فى التعامل مع النظام العالمى، وبدلاً من هذا يجب أن تنظر إلى «التعددية الديمقراطية والفعالة»، باعتبارها الهدف الذى تنشده، وفى هذا فإن على الصين أن تعارض مفهوم« سياسات القوة» power politics القديم، وأن تؤسس لـ «سياسة دولية جديدة»، وانطلاقًا من دفاعها فى السنوات الأخيرة عن

«ديمقراطية العلاقات الدولية»، فإن الصين يجب أن تواصل هذا الطريق لكى يكون مصدر قوة الصين الناعمة وأن يتوازى مع ذلك إسراع الصين بعملية إصلاحها الشامل والداخلى بما فى ذلك إصلاح نظامها السياسى وتنمية سياساتها الديمقراطية ولكى تصبح أكبر بلد ديمقراطى بسمات اشتراكية، ولأن السياسات الديمقراطية هى أفضل إدارة لتطوير القوة الناعمة، فإن أكبر مصدر لقوة الصين الناعمة هو مصادرها البشرية الفنية ولكن الصين تحتاج لحكم الشعب والنظام الديمقراطى لتحويل المصادر البشرية إلى قوة ناعمة.

وفى مناقشة تطوير مصادر القوة الناعمة تعتبر هذه الأدبيات أنه من الضرورى- فى أقرب وقت ممكن - تحويل عدم التوازن بين الاقتصاد والمجتمع، والتأكيد على التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية حتى يمكن دعم الحيوية الاجتماعية والتماسك وتحييد عدد من الاتجاهات الخطرة التى ظهرت نتيجة للتحول الاجتماعى فى الصين مثل أزمة الشيخوخة، وأزمة الإجرام، وأزمة المناطق الريفية، والأزمة الأخلاقية، فالتنمية الاقتصادية دون تنمية اجتماعية قد تدعم «القوة الصلبة» فى بعض جوانبها، ولكنها لا يمكن أن تنتج فى التحليل الأخير أى قوة قومية ناعمة، فى هذا السياق توصى هذه المناقشات بأهمية توجيه أكبر اهتمام للتعليم، فإذا لم يكن لبلد ما دعم ثقافى من جامعات من الدرجة الأولى ، وإن توقفت عن تقديم أفكار جديدة، ومعرفة ومعلومات وشعب موهوب، فإن مثل هذا البلد لن يكون إلا على مستوى متوسط أو منخفض فى النظام الدولى لتقسيم العمل، فالجامعات يجب أن تكون هى مكان ميلاد القوة الناعمة والمعرفة والأفكار الجديدة والأساليب الجديدة التى لا تنعكس فقط على الاقتصاد ولكن بشكل أكبر على السياسة والقوانين والثقافة.

ويستخلص هذا النقاش أنه إذا أرادت الصين أن تطور« قوة ناعمة» تستند إلى الثقافة التقليدية، فإن عليها أن تنكر بشكل حازم، لا أن تقوى، الجانب السلبى الضخم لثقافتها التقليدية، فالقول بأن« تبقى على مسافة مع كونفوشيوس» هو اتجاه صحيح تمامًا، واسترشاد بروح الانفتاح واستيعاب كل الثقافات الرفيعة،

والإنجازات الثقافية والأيديولوجية، وتأسيسًا على الطبيعة الممتازة للثقافة الصينية ممتزجة بالجانب التقدمى لثقافة العالم، فإن الصين سوف تخلق حضارتها الجديدة ذات خصائص من «الخليط المتناسق من العناصر الصينية والغربية»، ومثل هذه الحضارة الصينية الجديدة فقط يمكن أن تتحول إلى « قوة ناعمة».

إذا كنا قد تحدثنا عن« القوة الناعمة» الأمريكية والصينية، فهل نستطيع أن نتحدث عن« قوة ناعمة» مصرية؟ والواقع أنه فى العصر الحديث استمدت مصر مكانتها فى العالم العربى من خلال ما يمكن أن يكون المكونات الأساسية للقوة الناعمة التى تمثلت فى: علمائها ومفكريها ومثقفيها وفنونها من أغانٍ وأفلام ومسارح، ومن جامعاتها التى تخرجت فيها أجيال من المتعلمين العرب ومن فقهائها الذين وضعوا الدساتير والنظم الإدارية للمجتمعات العربية، وإذا كانت هذه العناصر قوة إشعاع وجذب لمصر فى منطقتها وعلى الرغم مما يقال من أن هذه العناصر قد ضعفت إما لتراجع المستويات المصرية أو لظهور منافسين لها، إلا أن الثقافة المصرية بكل مقوماتها لا تزال من أهم أرصدتها، ولا تزال مكوناتها حاضرة ومؤثرة فى المحيط العربى، والثقافة العربية، غير أن المحافظة عليها ودعمها يحتاج إلى جهد كبير.

واتصالاً بذلك فإن النقاش الصينى حول دعم القوة الناعمة الصينية يمكن أن يكون مفيداً لنا، فقد لاحظنا أن هذا النقاش ينبه إلى دور الجامعات وأهمية احتفاظها بمستوى متميز وأنها مصدر الأفكار الجديدة والمعرفة الجديدة ودونها لا تحظى البلاد إلا بمستوى منخفض فى تقسيم العمل الدولى، أما النقطة الأخرى فهى اعتبار أن المصادر البشرية الغنية هى أساس القوة الناعمة ولكن بشرط تعبئتها وحسن إدارتها وتنظيمها وتدبيرها وجعلها أكثر كفاءة، أما الملاحظة الثالثة التى توحى بها المناقشات الصينية حول القوة الناعمة فهى الإشارة إلى الثقافة التقليدية ودعوتها إلى إنكار الجوانب السلبية فى هذه الثقافة، وهو نفسه ما نحتاجه مع تراثنا الثقافى وتنقيته من أبعاده وعناصره السلبية وهو ما دعا إليه الكثير من مفكرينا المتنورين وما فعله مفكرنا زكى نجيب محمود فى تجديده للفكر العربى.

مصر والصين: خبرات مشتركة

إضافة إلى الخبرات التاريخية والحضارية لكل من مصر والصين، وخبراتهما المشتركة على المستوى الدولى منذ الخمسينات، فإن المراقب يلاحظ أنه منذ السبعينات تمر البلدان بتجربة تطوير وإعادة تكييف نظمها وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل يتجاوب مع تقييمها لما وصلت إليه تجارب ومراحل النمو فيهما، وكذلك مع اتجاه التطور فى القوى الاقتصادية والتكنولوجية العالمية، فمع نهاية السبعينات وفى ظل الزعامة الجديدة لدنج هاو بنج بدأت الصين عملية عميقة الأثر اعتمدت على التحديثات الأربعة وفى إطار من الإصلاح الاقتصادى والسياسى واستفادتها من أدوات وأساليب اقتصاديات السوق جنبًا إلى جنب مع إشراف الدولة والتخطيط الاشتراكى وتعدد قطاعات الاقتصاد فى منح الصين الرأسمالية والمعرفة التكنولوجية الخارجية، وقد أدى هذا التحول إلى إحداث ما يشبه المعجزة الاقتصادية ومعدلات نمو وصلت إلى ١٠٪ وبلغت ١٣٪ فى بعض المناطق الساحلية، وأصبحت الصين ثالث اقتصاد عالمى، وقوة تصديرية تقع فى المرتبة الحادية عشرة فى العالم، واجتذبت ٤٠ بليون دولار استثمارات خارجية، غير أن هذا الإنجاز الاقتصادى أفرز ظواهر سلبية على المستوى الاجتماعى والاستقرار، بدت فى الفجوة بين الفقر والغنى على مستوى الأفراد ومستوى المناطق، وبين الريف والمدن، وفى ظل الإصلاحات الاقتصادية تجلت أوضاع الشركات الحكومية المريضة بديونها وعمالتها الفائضة وأوضاعها المالية الخاسرة، كما كانت من الأمراض الاجتماعية التى بدت، مظاهر الفساد الإدارى والمالى التى طفت على المجتمع الصينى ومؤسساته، وفى العاشر من نوفمبر من عام ٢٠٠١، قبلت الصين فى المنظمة العالمية للتجارة WTO وهى المنظمة التى أصبح من المتفق عليه أنها توجه وتدير العلاقات الاقتصادية والتجارية العالمية، وجاء انضمام الصين إلى المنظمة العالمية لكى يمثل قمة اندماجها فى الاقتصاد العالمى،

ومثلما يحمل لها هذا الانضمام من فرص ووعود مثل تدفق الاستثمارات والتكنولوجيا العالمية وترشيد مؤسساتها الجمركية والمصرفية فإنه يحمل أيضًا مخاطر وتحديات خاصة فى مجال العمالة ومصير شركاتها ومؤسساتها غير التنافسية.

أما فى مصر فقد شرعت كذلك فى منتصف السبعينات فى مشروعها لنقل اقتصادها من الاعتماد على التخطيط المركزى وإشراف الدولة وسيطرة القطاع العام إلى إدخال أدوات السوق وفتح الاقتصاد لمشاركة القطاع الخاص وجذب الاستثمارات والتكنولوجيا الخارجية.

غير أننا لابد أن نلحظ اختلافًا فى مستوىإنجاز هذا التطور فى كلا البلدين، فبينما حققت الصين إنجازًا ملموسًا فى معدلات التنمية وبناء القاعدة العلمية والتكنولوجية المستقلة، فإن هذا لم يتحقق بالشكل الكافى فى التجربة المصرية، أما أوجه التشابه بين التجربتين فتبدو فيما بدا أيضًا فى الخبرة المصرية من ظهور تفاوتات اجتماعية وأخطار البطالة ومظاهر الفساد المالى والإدارى، هذا فضلاً عن التعرض للتحديات التى يمثلها الاندماج فى الاقتصاد العالمى والمتطلبات والقواعد التى يفرضها الانضمام إلى منظمات مثل منظمة التجارة العالمية وشراكة مع بعض التكتلات كما هو الحال مع الشراكة المصرية الأوروبية.

دولتان لهما مثل هذا الرصيد من الخبرات والتجارب المشتركة كان لابد أن تكون لهما رؤية إستراتيجية مشتركة وهما مقبلتان على القرن الحادى والعشرين، وهى الرؤية اتى انعكست فى البيان المشترك الذى صدر عن زيارة الرئيس حسنى مبارك للصين فى الفترة من ٥ - ٩ إبريل ١٩٩٩والذى تضمن الإعلان عن إقامة علاقات تعاون إستراتيجى بين البلدين على المستوى الثنائى والدولى، فعلى المستوى الثنائى أعربت مصر و الصين عن أنهما سيعملان على مواصلة توسيع التعاون الاقتصادى والتجارى، وتحقيق التكامل فى المزايا النسبية لكل منهما بما يجعل كلاً منهما شريكًا مهما للآخر فى مجال الاقتصاد والتجارة، ووعد الجانبان

بالإسراع بالعمل فى مشروع المنطقة الاقتصادية الخاصة شمال غرب السويس فى مصر وغيرها من المشروعات المشتركة، وتشجيع الشركات والمؤسسات فى البلدين على تكثيف التعامل ودعم الاستثمار وتعزيز التبادل والتعاون فى المجالات الصناعية والزراعية والعلمية والتكنولوجية والسياحية وتقديم التسهيلات اللازمة للنشاطات الاقتصادية والتجارية المعنية التى تجرى بين الشركات والمؤسسات والهيئات العاملة فى هذه المجالات.

أما على المستوى الدولى، فقد تطلعت الدولتان إلى إقامة نظام سياسى واقتصادى عالمى يقوم على أساس عادل ومنصف، يتعزز فيه التضامن بين الدول النامية، والعمل على تضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، ودعم دور الأمم المتحدة، وتوسيع عضوية مجلس الأمن على أساس من التوازن الإقليمى والجغرافى، وتحقيق تسوية سلمية فى الشرق الأوسط على أساس ومبدأ الأرض مقابل السلام وما تحقق من اتفاقيات، كما أكد الجانبان فيما يتعلق بالشرق الأوسط على المطالب والمقترحات الخاصة بإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، كما أكدا على تأييدهما للدول الإفريقية فى سعيها للاستقلال والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وناشدا المجتمع الدولى أن يولى القارة الإفريقية الاهتمام الواجب والمساعدة الاقتصادية.

والواقع أن هذه الرؤية المشتركة وجدول أعمالها تتطلب جهداً متصلاً من أجهزة ومؤسسات ووزارات البلدين، واتصالاً وتنسيقًا منتظمًا بينهما لنقل هذه الرؤية إلى الواقع خاصة فيما يتعلق بعلاقاتهما الثنائية فى مجالاتها المختلفة لكى ترقى هذه العلاقات إلى المستوى الممتاز لعلاقات البلدين السياسية.

مصر والصين وتطور النظام الدولى

بداءة لم يكن اعتراف مصر بجمهورية الصين الشعبية وإقامة علاقات دبلوماسية معها فى مايو عام ١٩٥٦ حدثاً عادياً أو خطوة سهلة بمعايير الوضع الدولى آنذاك وعلاقات القوى فيه، فقد أقدمت مصر على هذه الخطوة فى وقت كانت تحتدم فيه المنافسة العالمية بين المعسكرين المتصارعين على النفوذ والمكانة فى العالم.

والواقع أنه حتى قبل قيام علاقات رسمية كاملة بين القاهرة وبكين فإن البلدين وزعامتيهما قد التقيا حول رؤية مشتركة للوضع الدولى وقواه بشكل خاص حول تيار القومية الإفريقية الآسيوية الناهض والذى تبلور فى اجتماع باندونج فى إبريل عام ١٩٥٥ .

وإذا تعدينا هذه الفترة المبكرة من استهلال علاقات مصر مع الصين الجديدة إلى المراحل التى تطورت فيها عبر علاقات الحرب الباردة بين القوتين العظميين عندئذ، فسوف نلاحظ عدداً من التشابهات فى إدارة كل من مصر والصين لعلاقاتهما مع القوتين، وما أخذته من أشكال.

فحول علاقات الصين بالولايات المتحدة، فقد مرت الصين عقب تحقيق ثورتها الشعبية عام ١٩٤٩ بتجربة مريرة مع الولايات المتحدة على مدى ٢٥ عاماً تبنت فيها واشنطن سياسة عدم الاعتراف ببكين، والتهديد العسكرى، والاحتواء السياسى والحصار الاقتصادى، وإنكار تمثيلها فى الأمم المتحدة، ولم يتراجع هذا العداء إلا مع بداية السبعينات ومجىء إدارة نيكسون، وإدراكها عقم سياسة تجاهل الصين.

أما مصر فقد مرت بعد ثورة ٢٣ يوليو بعلاقات مضطربة مع الولايات المتحدة نتيجة لاختياراتها لمواقف مستقلة، تعتمد على عدم الدخول فيما كان يراد

للمنطقة من ترتيبات ونظم أمنية رأى قادة ثورة يوليو أنها ليست من أولوياتهم، ولا تعكس التحديات الحقيقية التى تواجه منطقتهم.

أما على مستوى علاقات مصر والصين مع الاتحاد السوفيتى السابق، فثمة تشابهات يمكن للمتابع أن يرصدها، فبعد تحالف وثيق قام بين بكين وموسكو منذ بداية الخمسينات بدأت مع نهاية الحقبة مظاهر التشقق فى هذه العلاقة حول قضايا سياسية وأيديولوچية تتصل بدور موسكو فى توجيه قيادة العالم الاشتراكى، والتطبيق الاشتراكى، ومفاهيم الماركسية اللينينية، وقضايا الحرب والسلام، وامتلاك الصين قوة نووية وخلافات على الدور.

أما مصر وعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتى فقد سجلت الفترة منذ منتصف الخمسينات حتى أوائل السبعينات مستوى عاليًا من العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية، غير أن هذه المرحلة الإيجابية فى علاقات مصر والاتحاد السوفيتى شهدت تراجعًا مع منتصف السبعينات، وكان وراء هذا التراجع، تمسك مصر برؤيتها واختياراتها الخاصة فيما يتعلق بشئونها الداخلية والإقليمية.

وقد استمر هذا التراجع ووصل إلى حد القطيعة عام ١٩٨٥ حين بدأت هذه العلاقات تأخذ اتجاهًا إيجابيًا يقوم على المصالح المتبادلة واحترام اختيارات مصر. وقد قوى هذا الاتجاه مجيء زعامة جورباتشوف للاتحاد السوفيتى وسياسته الجديدة فى مصر باتجاهها الواضح إلى إحداث توازن فى علاقاتها الإقليمية والدولية وتصحيح الاختلالات التى حدثت فيها خلال السبعينات عربيًا ودوليًا، أما فى الأوقات التى اتجهت فيها القوتان العظميان خلال الحرب الباردة إلى بث الاستقرار فى علاقاتهما وبناء علاقات وفاق وتعاون فإن كلا من مصر والصين قد رحب بذلك وكلاهما اشترط ألا يتم على حساب مصالح القوى الصغيرة والمتوسطة، وألا يمثل هذا اتفاقًا على الهيمنة على العالم.

دولتان لهما مثل هذا الرصيد من الخبرات والتجارب المشتركة، كان لابد لهما من رؤية إستراتيجية مشتركة وهما مقبلتان على القرن الحادى والعشرين، وهى الرؤية التى انعكست فى البيان المشترك الذى صدر عن زيارة الرئيس حسنى مبارك للصين فى الفترة من ٥ - ٩ إبريل عام ١٩٩٩ والذى تضمن الإعلان عن إقامة علاقات تعاون إستراتيجى بين البلدين على المستوى الثنائى والدولى.

أما على **المستوى الدولى** فقد تطلعت الدولتان إلى إقامة نظام سياسى واقتصادى عالمى يقوم على أساس عادل ومنصف، يتعزز فيه التضامن بين الدول النامية، والعمل على تضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، ودعم دور الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن على أساس من التوازن الإقليمى والجغرافى، وتحقيق سلام شامل وعادل فى المنطقة على أساس من قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وما تحقق من اتفاقيات.

كما أكد الجانبان فيما يتعلق بالشرق الأوسط على المطالب والمقترحات الخاصة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، كما أكدا تأييدهما للدول الإفريقية فى سعيها للاستقلال والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وناشدا المجتمع الدولى أن يولى القارة الإفريقية الاهتمام الواجب والمساعدة الاقتصادية.

ومن الملامح المشتركة فى سياسة كل من مصر والصين فى تعاملهما مع القضايا والمشكلات الإقليمية والدولية؛ مصالح واهتمام الدولتين المركزى فى التطوير والتنمية المستديمة لاقتصادياتهما وبرامجها، وهذا يتطلب بيئة إقليمية ودولية سلمية الأمر الذى يوضح لماذا يطلق على صعود الصين «الصعود السلمى»، ولماذا تحرص مصر على الأسلوب السلمى والدبلوماسى فى حل القضايا الإقليمية وتفادى المواجهات.

وباعتبار أن الولايات المتحدة تنظر إلى نفسها وتتصرف على أساس أنها القوة الأعظم الوحيدة فى العالم، فإن كلاً من مصر والصين يعملان على ترويض Taming هذه القوة، فهما إزاء قوة لا يمكن تجاهلها، أو الدخول فى صدام أو مواجهة معها، فثمة قضايا واهتمامات يهمهما التعاون معها حولها، ولكنهما فى الوقت نفسه يحرصان على مواقفهما المستقلة ومصالحهما الوطنية.

إن الوضع الدولى الراهن بتعقيداته وقضاياه الإقليمية والدولية يحكم على مصر والصين بضرورة تفعيل حوارهما وتعاونهما الإستراتيجى على المستويات الرسمية وغير الرسمية للتوصل إلى فهم مشترك ودور فعال من أجل السلام والاستقرار فى منطقتيهما، وفى العالم.

السفير الدكتور السيد أمين شلبى

أولاً: الشهادات العلمية

* ليسانس الآداب من جامعة القاهرة عام ١٩٥٧ .
* ماچستير فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٦٠ .
* دبلوم العلاقات الدولية من جامعة أكسفورد عام ١٩٧٦ .
* دكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٨٠ .

ثانياً: التاريخ المهنى

* التحق بالسلك الدبلوماسى المصرى عام ١٩٦١ .
* عمل من درجة ملحق دبلوماسي إلى مستشار فى كل من السفارات المصرية فى براج وبلجراد، وموسكو، ولاجوس.
* عمل وزيراً مفوضاً فى سفارة مصر فى واشنطن ١٩٨٢- ١٩٨٦ .
* عمل سفيراً لمصر فى النرويج ١٩٩٠-١٩٩٤ .
* حاصل على وسام الاستحقاق من النرويج.
* مدير إدارة التخطيط السياسي - وزارة الخارجية (١٩٩٤ - ١٩٩٦).

ثالثاً: الإنتاج العلمى

* فى العلاقات الدولية.
* «الوفاق الأمريكي - السوفيتي»، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٨١.
* «قراءة جديدة فى الحرب الباردة»، (دار المعارف)، ١٩٨٣.
* «الدبلوماسية المعاصرة»، (عالم الكتب)، ط١/١٩٨٩ ط٢/١٩٩٦.
* «من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد» (الهيئة العامة للكتاب)، ١٩٩٦، الطبعة الثانية ٢٠٠٥.
* «العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٤٦-١٩٥٦» (مترجم) (مكتبة مدبولي) ١٩٩٦.
* ما بعد الحرب البادرة: قضايا وإشكاليات» مركز الدراسات الإستراتيجية - الآسيوية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة)، ١٩٩٨.
* العلاقات المصرية الأمريكية (مترجم) مكتبة مدبولي.

* حوارات المستقبل: الهيئة العامة لقصور الثقافة ١٩٩٨.
* التسعينات. عالم الكتب ٢٠٠١.
* أمريكا والعالم: متابعات فى السياسة الخارجية الأمريكية ٢٠٠٠-٢٠٠٥ عالم الكتب ٢٠٠٥.
* نظرات فى العلاقات الدولية: عالم الكتب ٢٠٠٧.

ب. سيرة ذاتية

* بين موسكو وواشنطن. دار الهلال٢٠٠٥.

جـ. شخصيات

* هنري كيسنجر: حياته وفكره: الهيئ العامة للكتاب ١٩٦٧.
* جورج كينان: الدبلوماسي المؤرخ (الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٧).
* داج همرشولد: حياته وفكره الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٩.
* نظرات فى ارنولد توينبي. دار قباء . ٢٠٠٠.
* الغرب فى كتاب المفكرين المصريين. دار الهلال ٢٠٠٠.
* ادباء من الشمال. الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٣.
* ثلاث شخصيات من العامة والسياسة: الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٦.

د. مراجعة وتقديم

* مصر فى عهد محمد علي: المجلس الأعلي للثقافة ٢٠٠٤.
* الدبلوماسية الإيجابية: المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٦.
* من نحن؟ المجلس الأعلى للثقافة (تحت الإعداد).
* مطالعات فى السياسة والثقافة. الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٧.

هـ. تحرير

* موقع مصر فى السياسة العالمية. المجلس المصرى للشئون الخارجية ٢٠٠٣.
* مصر والعرب والولايات المتحدة. المصرى للشئون الخارجية ٢٠٠٥.
* الصين فى القرن الواحد والعشرين. المجلس المصرى للشئون الخارجية ٢٠٠٥.
* حاضر ومستقبل عملية السلام فى الشرق الأوسط: المجلس المصري للشئون الخارجية ٢٠٠٦.